مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8، العدد 03 – ديسمبر 2021

OEB Univ. Publish. Co.

التخطيط الحضري بين التأسيس، والواقع

– دراسة ميدانية بالمجال الحضري لمدينة خنشلة–

The urban planning between establishment and reality.

ط.د. سهيلة جحفة*، جامعة خنشلة، الجزائر.
djahfa.souhila@univ-khenchela.dz
د. نصر الدين بهتون، جامعة خنشلة، الجزائر.
bahtoune.nasreddine@univ-khenchela.dz

تاريخ التسليم:(2020/10/30)، تاريخ المراجعة:(2021/01/30)،تاريخ القبول:(2021/04/10)

ملخص :

هدفت الدراسة الراهنة إلى تحليل واقع التخطيط الحضري بمدينة خنشلة من وجهة نظر سسيولوجية، وان صح التعبير هي رصد صورة حول الممارسة الفعلية للتخطيط الحضري بالمدينة، ولتحقيق الهدف المسطر وجه الباحثون الدراسة لمجموعة من الخبراء والمختصين في ذات المجال بمديرية التهيئة والتعمير لولاية خنشلة بحيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود حلقة مفرغة لتنفيذ عملية التخطيط الحضري بحكم اقتصارها على سد العجز السكني فقط دون مراعاة ما تخلفه البيئة الحضرية من معضلات ترجع في أصلها إلى قلة الدراسات التي لها علاقة بالواقع المعاش، و قد أوصى الباحثون بالإلمام بجميع جوانب المجال الحضري مع الإشراك الفعلي للمجتمع من طرف الهيئات المعنية.

الكلمات المفتاحية: التخطيط، التخطيط الحضري.

Abstract :

This study aims to analyze the reality of the urban planning in the city of Khenchela from a sociological perspective. If you will, it is the picture's observation of the urban planning actual practice of the city. Towards the aimed goal the researchers addressed the study to a group of experts and specialists of the same field in the department of creating of reconstruction of khenchela state and the analytical approach to analyze the data of the interview guide which has a set of questions to prove the hypothesizes . The study found a set of findings, the most prominent are: A vicious circle for the implementation of the urban planning operation, it is limitated just by the housing shortage regardless of the problems created by the urban environment. Its origin is due to the fact that the studies have little to do with the lived reality. Researchers have recommended dealing with all the urban fields' aspects and the effective involvement of society from all the concerned bodies.

Keywords: planning. Urban planning

* المؤلف المراسل: ط.د. سهيلة جحفة، الإيميل: djahfa.souhila@univ-khenchela.dz

مقدمة:

إن دراسة التخطيط الحضري من زاوية واقعية أتاحت لنا فرصة بناء إطار يلامس العديد من الحقائق مقارنة بما رصد في الجانب النظري، وهذا كله متصل بما يعرف بالواقع السكاني واحتياجاته اللامتناهية في مقابل إمكانات جهود محدودة.

ففكرة الحداثة في التخطيط الحضري تقوم على مبدأ المعرفة العلمية المكتسبة من خلال البحث ، وهي كفيلة بإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل المدينة وساكنيها، إلا أن محدودية النماذج النظرية لعملية التخطيطية جعل الفكر التخطيطي في مأزق سببه عدم تحقيق الانسجام بين الإطار النظيري والممارسة الفعلية للتخطيط.

ونظرا للانتقاد الذي لحق بالنماذج التخطيطية ظهرت مطالب من جهات عديدة تدعو إلى التشاركية المجتمعية في صناعة القرار الحضري ورسم المخططات بهدف إنجاح مشروعات التنمية الحضرية للمدينة، فالإشراك الفعلي يساعد في تحديد أولويات السكان بهدف الموازنة بين احتياجات المجتمع المتجددة وما توفره الدولة من إمكانيات وفق مواردها المختلفة وهذا من شأنه أيضا أن يعطي ميزة أفضل للمدن بمختلف مرافقها وخاصة منها ذات البعد الاستراتيجي وعلى رأسها المرافق الصحية كبنية تحتية تعد من أهم مطالب السكان.

2-إشكالية الدراسة:

نشأت المدينة نتيجة الرغبة في التعايش كمجموعات لتحقيق الاستقرار الذي كان يحاول الإنسان جاهدا الحصول عليه ويحقق له في نفس الوقت الحماية والأمن من كل المخاطر وهي دليل تكيفه مع أنماط الحياة والمعيشة داخلها، مما جعلها تمر بعدت أشكال عبر الحقب التاريخية الماضية استجابة لجملة من التغيرات الأساسية، إذ أعطت صورة معاكسة لطبيعة وخصائص تنظيمها بحيث تبدو في النهاية عبارة عن توزيع ايكولوجي للأفراد والأنشطة والخدمات.

فما حققته المدينة خلال قفزتها النوعية من حالة إلى حالة لا يترجم انتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى بل الأمر يتعلق بطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تحولت من أولية إلى ثانوية والاتجاه نحو الفردية حسب ما يفرضه نسق الحياة الحضرية، وهو بدوره يمثل نتاج التغير الاجتماعي بوجه عام ،فأصبحت المدن حقلا خصبا وميدانا للكثير من الدراسات الاجتماعية نظرا لتمددها، وفي إطار التزايد المستمر لسكان دفع ذلك إلى إعاقة نموها نتيجة المشاكل الناجمة : كالبناءات الفوضوية،والتشوهات الجمالية وعدم قدرتها على الاستيعاب مما خلق قلة في المرافق الخدماتية والاجتماعية ، وهذا ما دفع بالدولة إلى تبني فكرة التخطيط الذي يمثل إحدى ميكانيزمات البنية الحضرية من أجل الارتقاء بالمدينة.

فالتخطيط الحضري علم وفن يجمع بين متغيرات طبيعية، اقتصادية،اجتماعية هندسية...الخ، يهدف إلى توجيه نمو المدينة وأيضا التخفيف من حدة مشاكلها المتراكمة بما يخدم سكانها ويوفر لهم متطلبات الحياة الحضرية، فنجاح المخططات الحضرية في الدول المتقدمة يعود إلى قدرتها على ترجمة ما هو

نظري على أرض الواقع، باعتباره مصدرا لها، ولكنها أخذت منعرجا مغايرا في دول العالم الثالث والتي سارعت في تبني نماذج مماثلة لها بهدف بلوغ نفس النتائج التي تحققت في الدول الغربية، الآمر الذي أدى إلى تحويل المدينة من بيئة حضرية متوازنة إلى بيئة تعاني من عدت معضلات حضرية .

فالجزائرية كواحدة من دول العالم النامي بمدنها الكثيرة باتت تعاني بصفة عامة من إفرازات سلبية أبرزها التشوهات في الشكل الحضري والعجز في المرافق الخدماتية، والتي هي بالأساس نتيجة لتراكمات تعود لعدم تبني برامج ومخططات واقعية من طرف الجهات المخول لها ذلك تهدف إلى تحسين الأوضاع السائدة.

فالمشكلة هنا تكمن في الهوة والفراغ في التخطيط بين شقه النظري والتطبيق وعلاقة ذلك بالواقع، وبعبارة أقرب الممارسة الفعلية للتخطيط لأن هناك خلط وفرق بين التخطيط كأداة تصميم هندسي وكعملية جادة ومتزنة تراعي كل المعطيات المتاحة بالمراقبة والمتابعة والتنفيذ بغية ترجمة الأولويات ميدانيا.

وكون مدينة خنشلة جزء لا يتجزأ من البنية الحضرية الوطنية فهي تعد نموذجا لجملة من المتطلبات والمشاكل والتي برزت خاصة في السنوات الأخيرة مع التوسع الحضري كنتيجة لعدة عوامل أهمها ديمغرافي **بناءا على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:**

هل هناك تطابق بين معايير التخطيط الحضري والانجاز على أرض الواقع؟

إذ يندرج ضمنه أسئلة فرعية:

- ما هي المعايير التي تبنى على أساسها المخططات الحضرية؟
- كيف تتم عملية الإشراف والمتابعة لعملية تنفيذ المخططات الحضرية؟

3- فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

هناك ارتباط بين معايير التخطيط الحضري وانجازه من خلال اطارات مؤهلة في التنفيذ والمتابعة.

الفرضيات الفرعية:

- توجد معايير محددة تبنى عليها المخططات الحضرية وفق متطلبات وأولويات .
- توفر المصالح الحضرية إطار مؤهل يشرف على عملية متابعة تنفيذ المشاريع الحضرية.

وتضمنت الدراسة جانب نظري وجانب ميداني لها..

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

1 مفاهيم الدراسة:

مفهوم التخطيط لغة:

نعني به وضع خطة مدروسة للنواحي الاقتصادية والإنتاجية والتعليمية وغيرها وتنفذ في آجال محددة، وخططت الدولة مشاريعها أي سطرت برامج مضبوطة لانجازها (علي، القاموس الجديد لطلاب، 1991، ص304)

التعريف الاصطلاحي لتخطيط

عرفه محمد محمود الإمام: بأنه لا يخرج عن كونه وسيلة إلى غاية محددة، وهو يتميز بأنه وسيلة منظمة ومستمرة وإذا كانت قومية فهي شاملة أيضا، يتم فيها حصر كافة الموارد التي تتوفر بالمجتمع (مادية، مالية، بشرية) مع تجديد طريقة تعبئتها واستغلالها أو تشغيلها وتوجيهها وتوزيعها، بشكل يساعد على تحقيق الغايات المحددة في أقصى قترة ممكنة، وبأقل جهد وتكلفة اجتماعية واقتصادية، وبأدنى قدر من الضياع. (جاسم، تاتسس التكنولوجية الاجتماعية لتخطيط(الكتاب الثاني)معدلات وممارسات وابعاد مستقبلية، 1976، ص9)

يعرفه ميردال: التخطيط كمفهوم تنموي هو برنامج يظهر إستراتيجية الدولة على المستوى الوطني، إلى جانب قوى السوق من اجل دفع وتطوير النظام الاجتماعي. (غنيم، التخطيط اسس ومبادئ عامة، 2001، ص26)

التعريف الإجرائي للتخطيط: نقصد به تلك الطرق والأساليب التي تتخذها الدولة من أجل النهوض بالواقع الاجتماعي نحو الأحسن وتحسين وضعية المدن، بهدف إحداث تغيرات مقصودة تنعكس على حياة السكان .

مفهوم التخطيط الحضري اصطلاحا:

عرفه صبري فارس الهيتي: بأنه تضافر جهود المهندسين المعماريين والمدنيين وعلماء الجغرافيا والاجتماع والاقتصاد والقانون، فكل هذه الاختصاصات يمكن أن تسهم في التخطيط الحضري لذا وجب على مخططي المدينة أن يدربوا ليكونوا اقرب إلى المواضيع و الوسائل المتبناة في كل هاته الاختصاصات، على مخطط المدينة فهم دوره المنصوص على التطوير المتوازن للمجتمعات الحضرية وأوساطها الطبيعية وذلك من خلال التركيز على الأسس الشاملة لاستعمالات الأرض والانتفاع بها مع ما يتبع هذا من قواعد. (الهيتي، التخطيط الحضري، 2009، ص25).

يرى وحيد حلمي حبيب :أن التخطيط الحضري يهتم أساسا بموضوعات التي تشمل مجموعات محددة من الأنشطة الحضرية، كما انه نشاط يمارس تحت تدريب متخصص ولا يمكن إدراج نتائج معظم الأنشطة التخطيطية إلا بعد اتخاذ قرار التنفيذ بفترة تتراوح بين خمسة إلى عشرين عاما، مما يجعل عملية التصحيح صعبة. (حبيب، تخطيط المدن الجديدة، 1991، ص7)

التعريف الإجرائي للتخطيط الحضري:

هو نشاط يمارس تحت إشراف المختصين، ويسمح بمراقبة التطور الحضري للمدينة وهو عملية تنظيمية لخدمة الأفراد والمجتمع من خلال تحقيق توازن بين النواحي الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، كما تهدف إلى إتاحة الفرصة لتوزيع أفضل للخدمات والأنشطة بالمدينة واستفادة سكانها بقدر ممكن منها

المطلب الأول: إجراءات تخطيط المدن

يطلب من لجنة تظم مجموعة من المختصين لتخطيط المدينة جمع كل الوثائق التي لها علاقة بمجتمع المدينة من خرائط وإحصائيات وحصيلة الضرائب...الخ، مع تحديد الأهداف المرغوبة ومراعاة الإيديولوجيات العامة للمجتمع، بعدها وضع خطة تخضع إلى ضبط زمني محدد مع تحديد الصعوبات التي تواجهها وأيضا الآليات والسبل التي من شانها أن تسمح بتجاوز تلك العقبات.

فالتخطيط يشتمل على الإجراءات التالية:

1-تخطيط المرور: بهدف تسهيل عملية التنقل داخل المدينة وتحديد أماكن وقوف السيارات مع تخفيف الازدحام داخل المناطق.

2-تخطيط الخدمات العامة: ويشتمل على إنشاء المدارس والمرافق الصحية وإعادة توزيع الخدمات الترفيهية .

3- مشاريع الإسكان وإعادة الإسكان: التي تتضمن إعادة إسكان في المناطق المتخلفة لرفع مستوى معيشتهم والقضاء على مشاكل البناءات الفوضوية. (عاطف، 1987، ص ص 178-180)

2.2 المطلب الثاني: خصائص التخطيط الحضري

- يمتاز ارتباطه بقرارات سياسية إدارية ومالية تهدف إلى تحديد الصلاحيات والدور الذي تمارسه أجهزة التخطيط والمتابعة.
- كما يتعامل التخطيط الحضري مع بيئة متجانسة لهذا يجب مراعاة الفوارق بين فئات المجتمع، وبالتالي مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية والنفسية والتي ترسم ملامح البيئة الحضرية وبهذا يركز المخطط الرابط بين الجوانب المعمارية والسلوكية.
- تحقيق التوازن في توزيع المناطق الحضرية بشكل يحقق التجانس الاجتماعي دون إقامة تكتلات عرقية قد تؤدي إلى سيطرت أفراد على مناطق معينة، كما لا يمكن الإغفال على الجانب الخدماتي وتحقيق توازن إقليمي لها لتفادي عملية الاكتظاظ في جانب دون آخر.
- يستوجب على الأخصائيين معالجة مشاكل المنطقة الحضرية في إطار متكامل يشمل جل الخصائص البشرية والطبيعية...الخ. (الدليمي خ.، 2003، ص ص62،63)

المطلب الثالث: الدراسات اللازمة لعملية التخطيط ومشكلاته

يستوجب من الأخصائيين المعماريين مراعاة المنطقة المدروسة قبل تنفيذ عملية التخطيط وتشتمل على النقاط التالية:

دراسة المنطقة ومسحها كاملة لمعرفة مواردها ومميزاتها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية مع إعداد دراسات فيزيائية، أيضا المباني واستعمالات الأراضي، المواصلات والحركة المرورية، شبكة الطرق والمياه، قنوات الصرف الصحي، الاتصالات وشبكة الكهرباء.

وضع سياسات تخطيطية استشرافية شاملة لمختلف الجوانب سواء الطبيعية، الخدماتية أو الاقتصادية لتفادي أزمة التحضر.

محاولة المشاركة الشعبية عن طريق عمل استبيانات تستهدف الفئة التي تؤثر عليهم عملية التخطيط واللقاءات الجماهيرية لمعرفة أرائهم وتوجهاتهم حول المخططات المراد تنفيذها، كما يتم إعلام السكان حتى لا تتم أي عملية اعتراض كما يمكنهم تنبيه المخططين لأمر يتجاهلونه.

الدراسة المستقبلية للمشروع مع مراعاة توقع التغيرات التي تحدث أثناء تنفيذ مراحل العملية التخطيطية.

مراعاة تحقيق الجانب الاجتماعي، إذ لا يقتصر على توفير المرافق الخدماتية بل تشتمل حتى على المرافق الترفيهية في الحي.

تقريب الشكل العمراني النهائي من خلال التوقع مستقبلا له خاصة إذا كانت المنطقة جاذبة للسكان.

المراقبة والمتابعة الجيدة لعملية التخطيط والتي تتم عبر مرحلة زمنية محددة مع دراسة المؤشرات والمعيقات مع إيجاد حلول سريعة لها.

أثناء عملية التخطيط يجب مراعاة النقاط التالية:

- مناطق الكثافة السكانية ومعدل النمو السكاني.
- مناطق تواجد القطاعات الصناعية وأماكن العمل مع مراعاة طريقة توزيعهم.
- الموقع الجغرافي للمرافق العامة وتجهيزاتها.
- مراعاة المناطق الممنوع فيها البناء(كالمناطق الأثرية، المحميات الطبيعية).
- مراعاة المناطق الخضراء(الحدائق والمساحات العامة).
- مراعاة توزيع شبكات الصرف الصحي. (عصام، 2011، ص ص 203-206)

مشكلات التخطيط الحضري:

هناك عوامل قد تعرقل تنفيذ عملية التخطيط الحضري منها الطبيعية ومنها البشرية وهي كالتالي:

- العوامل الطبيعية: وتتجلى في الموقع الجغرافي للمنطقة المدروسة ومظاهر السطح كالتضاريس، المناخ، وحتى نوعية التربة، وحسب طبيعة المدينة ما إن كانت تتعرض لكوارث طبيعية كالزلازل والبراكين.
- العوامل البشرية: تختلف حسب المرحلة الحضرية للإنسان، أيضا النمو السكاني المستمر وكذا تباين التوزيع السكاني وكثافته (الدليمي خ.، 2003، ص ص 66-70)

المطلب الرابع : التخطيط الحضري بالجزائر

بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر توجهت أنظارها إلى إعادة تنظيم المجال العمراني والحضري بحيث اشتملت على مرحلتين:

1- **مرحلة التخطيط(1962-1990)**: تضمنت هاته المدة الزمنية عدت أنواع من التخطيط يمكن حصرها في النقاط التالية:

-**المخطط العمراني الموجه:** شمل هذا النوع من المخططات المدن الكبرى والمتوسطة برسم حدودها مع مراعاة نسيجها مستقبلا، فهو أداة قانونية لاستخدام الأراضي ومخطط مسطر من طرف مكتب دراسات مصادق عليه من طرف الوزارة المعنية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الضرورية للتجمعات السكانية.

-**المخطط العمراني المؤقت:** ظهر أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات وهو خاص بالمدن الحضرية وشبه الحضرية بحيث يشتمل نفس أهداف وأبعاد التهيئة العمرانية للمخطط الموجه إلا انه يمتاز بخاصية المدة الزمنية القصيرة في حدود5 سنوات وتتم المصادقة عليه من طرف الولاية.

- **مخطط التحديث العمراني:** هو الأخر موجه للمدن الكبرى والمتوسطة وتهدف به الدولة عموما إلى صيانة وإصلاح الجانب العمراني المسبق، فهو يشتمل الجوانب التكميلية داخل المدينة كالطرق والمساحات الخضراء والحدائق العمومية، أيضا الأحياء القديمة ومراكز المدن مع مراعاة النقص الذي تشتمل عليها المرافق والتجهيزات الخدماتية.

- **المناطق السكنية الحضرية الجديدة:** استفادت منه المدن الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى تلبية احتياجات السكان ، لتخفيف من أزمة السكن وقد عمل بها منذ1975.

- **التحصيصات:** يهدف هذا النوع من التخطيط إلى توفير السكن الحضري الفردي والمتوافق مع النسيج العمراني، وهو عبارة عن دراسة تقوم بها البلديات عبر وكالاتها العقارية تظم(شبكة الطرق، والماء، قنوات الصرف الصحي، الغاز الكهرباء) و أيضا التجهيزات العمومية التعليم، الصحة على أن يتولى المستفيد شراء قطعة ارض بدفتر شروط وبرخصة بناء من طرف مديرية التهيئة والبناء ،تحدد خلاله المظهر الخارجي للسكن في فترة زمنية محددة.

- **المناطق الصناعية:** احد أهم أدوات التهيئة و التعمير في تلك الفترة، يشترط في وجودها على الاقل5 وحدات صناعية مع توفير1000 منصب شغل تتراوح مساحها مابين500 و2000هكتار، بحيث وصل عدد هاته المناطق 1990الى 1200 منطقة إلا أنها أصبحت تواجه عدت مشكلات متعلقة بالهياكل الأساسية لتسيير الإدارة...الخ، هنا تخلت الدولة الجزائرية عليها.

- **منطقة النشاطات:** تدمج في المناطق الحضرية الصغيرة والمتوسطة بحيث واجهت نفس المشاكل التي واجهتها المناطق الصناعية، الأمر الذي دفع بالدولة على الاستغناء عنها في مناطق أخرى.

مرحلة ما بعد 1990:

صيغة المدن الجديدة: تبنتها الدولة منذ1995 لمواجهة إفرازات التحضر السريع خاصة لدى المدن الكبرى (قسنطينة، العاصمة، وهران...الخ)، كما مست مدن اقل منها حجما لتحقيق توازن البناء الحضري. (قيرة و الدليمي، 2008، ص ص67-71).

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: إن المواد المحددة المشتقة من القانون رقم: 29/90 المؤرخ في جمادى الأولى 1411 الموافق لـ: 1990/12 المتعلق بالتهيئة والتعمير من المرسوم التنفيذي رقم:1771/91 المؤرخ في ذو القعدة 1411 الموافق لـ: 1991/05/28 الذي يحدد الآليات المعتمدة لانجاز المخطط التوجيهي ومحتوى الوثائق المتعلقة به، و قبل هذا يمكن تحديد **مفهوم التهيئة العمرانية** أو التهيئة الحضرية ونقصد بها جميع الترتيبات التي تقوم بها الهيئات العمومية أو الخاصة من اجل تحسين المجال المكون من الأفراد و النشاطات معا، بحيث تعتمد على عنصرين أساسيين هما البرمجة والتخطيط هدفهما توجيه ومراقبة التوسع الحضري، كما أنها تشتمل على عمليات الإعداد التي تنجزها الدولة لضبط التوسع الحضري مع تنظيم مجالها، و تكون تحت مسؤولية ومراقبة السلطة العامة محلية كانت أو مركزية (عباس، 2014، ص20).

كما تهدف عملية التهيئة والتعمير إلى استغلال المجال الحضري وتوجيه نمو البلدية أو عدة بلديات متجاورة تشترك في عوامل محددة (كالخصائص السسيولوحية)، مع اشتراك هذه البلديات في الهياكل القاعدية المبرمجة من قبل دون إهمال المخططات التنموية مستقبلا.

مرت هاته العملية بثلاث مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى: ترتكز على الدراسة والتقييم حاضرا ومستقبلا مع تصور للأفاق المستقبلية في المجالات الديمغرافية و الاقتصادية والاجتماعية .

المرحلة الثانية: وضع الاختيارات المتاحة ونماذج التهيئة الحضرية للمنطقة المدروسة مع مراعاة الجوانب السلبية والايجابية لها.

المرحلة الثالثة: تسطير الأهداف البعيدة ثم تحديد الأهداف وفق الضروريات والأولويات لتلك المنطقة والتي يمكن تحقيقها علي المدى القريب والبعيد مبدئيا.

2-إجراءات الإعداد والمصادقة:

إن المجلس الشعبي له صلاحية مداولة مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وبعد المصادقة عليه من طرفهم، يرسل تبليغ المشروع و المداولة إلى كل من الهيئات والإدارات والجمعيات المعنية والتابعة للدولة، بعدها يصدر المجلس الشعبي قرار الاستقصاء العمومي يعلق بمقره ضمن زمن محدد وترسل نسخة منه إلى الوالي، وبعد إقفال سجل الاستقصاء يوقع عليه المفوض المحقق ثم يرسل إلى مديرية التهيئة والتعمير بعد تعديله إن اقتضى الأمر، ويكون ملف المصادقة على مداولة كل من المجلس الشعبي البلدي و الولائي مع محضر قفل سجل الاستقصاء، ونتائج المفوض المحقق الوثائق

المكتوبة وبيانات المخطط التوجيهي، كما تتم المصادقة بقرار الوالي بالنسبة للبلديات فوق من 200الف ساكن،وبقرار من وزير التجهيزات والوزارات المعنية بذلك بالنسبة للبلديات فوق 200الف ساكن واقل من500 ألف ساكن، ولا يمكن مراجعة تغيير هذا المخطط إلا بموافقة الهيئة الوصية.

مخطط شغل الأراضي: هو مرحله تأتي آليا بعد المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير استنادا إلى القانون رقم:60/29 المؤرخ في 1990/112وهو كتكملة أساسية للمخطط التوجيهي إذ يقوم باستخدام الأرض أو المجال المحدد على ضوء توجهات المخطط السابق ويهدف إلى:

تجديد طبيعة المناطق العمرانية (تجارية خدماتية...الخ)، وطريقة استخدام المجال المحدد وتوجه مخطط شبكة الطرق والمواصلات والأحياء والشوارع أيضا تحديد المحميات الطبيعية والأثرية.

وترتكز مخططات شغل الأراضي على وثائق تثبت الدراسات التحليلية والتنظيمية موضحة جميع الأهداف المرغوب تحقيقها مع تحديد المدة المطلوبة، ضف إلى ذلك التقارير والخرائط والرسومات والبيانات لمختلف المناطق التي يغطيها المخطط ويراعي فيها الدقة الفائقة باستخدام مقاييس الرسم المكبرة.

بعد هذه الخطوة تأتي مرحلة إسناد عملية انجاز المخطط من طرف مكاتب الدراسات تحت إشراف ومراقبة المشروع تابعة للبلدية ومديرية التهيئة والتعمير وكذا مديرية التجهيزات العمومية، وفي حالة إجراء تغييرات طارئة يكون تحت لجنة متخصصة تتأكد من صحته ويرفع التقرير إلى الجهات المعنية مع تأكيده بواسطة قرار ولائي أو وزاري أو مرسوم تنفيذي (قيرة و الدليمي، 2008).

المحور الثاني: الإطار الميداني للدراسة

1-مجالات الدراسة:

- **المجال الزمني:** كان النزول إلى الميدان في الفترة الممتدة من:2019/12/04 إلى غاية: 2020/02/22. وطول هذه المدة سببه ما واجهناه من صعوبة في مقابلة رؤساء المصالح وأيضا المشرفين على عملية التخطيط في مديرية التهيئة والتعمير لولاية خنشلة.
- **المجال المكاني:**لكل بحث إطار مكاني تتوافر فيه شروط مجتمع البحث، ولقد قمنا بهذا البحث في بلدية خنشلة عاصمة الولاية وبالضبط مديرية التهيئة و الإسكان والتعمير.
- **المجال البشري :** ويقصد به المجال الذي يتم من خلاله اخذ عينة الدراسة ويتضمن كل ما يتعلق بخصائص العينة. (غربي، 2006، ص67) واشتمل هذا المجال في دراستنا هذه على مجموعة من الموظفين الإداريين رؤساء المصالح ومن التقنيين المهندسين المعماريين، قدر عددهم بـ: 12 مهندس معماري.

- **عينة الدراسة:** ونقصد به جميع مفردات البحث ونظرا لصغر حجمها وتجانس مفردات العينة اختيارنا أسلوب الحصر الشامل كمجتمع احصائي كامل وما له من مزايا ودقة تفاصيل المعلومات المراد تحليلها.
- **المنهج المستخدم:** إن أكثر المناهج استخداما في الظواهر الاجتماعية هي **المنهج الوصفي التحليلي** هو الذي يتضمن دراسة الحقائق الراهنة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو أحداث...الخ، حيث لا تقتصر الدراسة الوصفية على معرفة خصائص الظاهرة بل تتعدى ذلك إلى إدراك المتغيرات والعوامل التي تسبب وجود الظاهرة. (واخرون ف، 2002، ص23) نظرا لطبيعة الدراسة وما تستوجبه من وصف دقيق و ممنهج بطريقة كيفية (لتوضيح خصائصها ومميزاته) وكمية (لما لها من ترجمة رقمية للظاهر ويبرز لنا تقدير ودرجة ارتباطها بالمجتمع)، كما إن هذا المنهج يتطلب ملازمة المنهج التحليلي له لتفسير طبيعة وأسباب انتشارها وانعكاسها على مختلف الجوانب، بحيث أقدم الباحث على وصف عملية التخطيط من وجهة نظر الخبراء والمختصين في هذا المجال مع تحليل نتائج دليل المقابلة التي كانت موجهة لهم لإثبات صحة الفرضيات.

أدوات جمع البيانات: هناك ارتباط بين منهج البحث والوسائل المستخدمة في جمع البيانات، كما أن لموضوع الدراسة والهدف منها لهما دور في تحديد الأداة المستخدمة، فقد اختارنا **أداة المقابلة** بحيث تتم بين طرفين أو أكثر حول موضوع محدد منطلقا من أسباب لتحقيق أهداف معينة،تطرح فيها مجموعة من الأسئلة. (ابراهيم، 2000، ص171)، حيث تضمنت القابلة أسئلة مقفلة نظرا لدقة الإجابة فيها وأسئلة مفتوحة لامتيازها بغزارة بياناتها وأسئلة ضمت كلا الطرفين ، هناك ميزة أساسية في المقابلة وهي إثراء المعلومات كما أنها تزيل كثير من الغموض حول بعض الأسئلة نظرا لاختلاف تفسيرها من طرف المبحوثين، .

.3 ثانيا: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

الجدول الأول بين جنس المبحوثين:

1- **البيانات الشخصية:**

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	**02**	**%16**
أنثى	**10**	**%84**
المجموع	**12**	**%100**

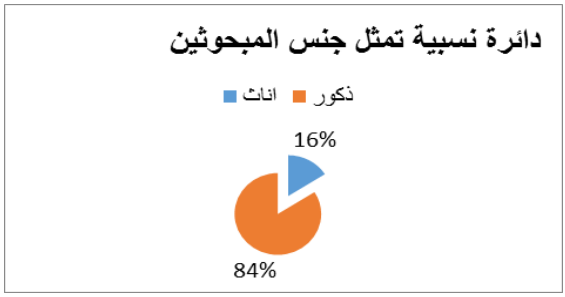

الشكل رقم01: رسم توضيحي جنس المبحوثين

التحليل01: من خلال الرسم التوضيحي يتبن لنا أن جنس المبحوثين طغى عليهم الإناث بنسبة قدرت بـ: 84%وهذا راجع إلى توجه الإناث الى مثل هاته التخصصات والمهن لما لها بعد فني وتقني.

تحليل الأسئلة المفتوحة رقم02.03.04 : كان السؤال مفتوح حول سن المبحوثين وأيضا مدة الخدمة بحيث تراوحت أعمار المبحوثين بين 33و42 سنة وهو ما دل على اختلاف خبراتهم المكتسبة في هذا المجال فهناك الأقل سنا وهم حديثي التوظيف حيث كانت أعمارهم في الثلاثينيات وهناك من تجاوزت خبرته مدة 5 سنوات وهو ما ساعدهم على مرونة التخطيط وأيضا التنبؤ المستقبلي لبعض المشاريع، أما بالنسبة لمواصلة المبحوثين للدراسات العليا فهم اكتفوا بشهادة التخرج فقط، هذا راجع لحاجتهم للعمل ناهيك على أن مناصبهم تطلب هذا النوع من الشهادات فقط.

ثانيا: تحليل بيانات حول معايير المخططات الحضرية

تحليل السؤال رقم05: كانت إجابة الخبراء حول أنواع المخططات الحضرية على مستوى مديرية التهيئة والبناء والتعمير كالتالي:

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: وتعني به استغلال المجال الحضري بما يخدم تهيئة المدينة أو المنطقة العمرانية وكذا تشتمل على مختلف التجهيزات العمومية سواء التعليمية، الصحية أو الخدماتية.
- أيضا مخطط شغل الأراضي: هو مرحلة تأتي بعد المخطط التوجيهي لشغل المجال الحضري السابق ومرحلة تنظيم الأرض وفق توجه المخطط السابق، ولحد الساعة فعملية التخطيط تسير وفق معايير ممنهجة.

تحليل السؤال رقم06: حسب اجابات المبحوثين فان هذه العملية تستدعي مشاركة كل من مكاتب الدراسات (صاحب المشروع) الذي يجب أن يستوفي شروط الصفقة مع تقديم موجز للمشروع وفق معايير

تضمن له انجازه عل أرض الواقع،و المصالح التقنية و ممثلين على مختلف المديريات(الصحة، التعليم، الموارد المائية، الكهرباء، الغاز ، أملاك الدولة، المصالح الفلاحية) إلا أن الغريب في الأمر انه لا وجود لدارسين **السوسيولوجيين** الذين لهم اختصاص في مجال دراسة سلوكيات وعادات وعلاقات الأفراد داخل المجتمع.

تحليل السؤال رقم07: هذا السؤال تعلق بوجود دليل التخطيط الحضري على مستوى مديرية التهيئة وكانت إجابة جل المبحوثين بنعم، بحيث يضم هذا الدليل الشكل العمراني واستخدام مساحة الأرض، أيضا يحدد طول العمارات المعمول بها وطنيا ومخطط شغل استغلال الأرض الذي يتضمن عدم المساس ببعض المحميات.

تحليل السؤال رقم08: تسند مشاريع التهيئة والبناء حسب رأي المبحوثين والتعمير لمكاتب الدراسات على أساس الخبرة المهنية، وأيضا الشهادات الجامعية، وهو ما يبرز أهمية الخبرة في المجال الحضري ويعطي صورة دقيقة لواقع التهيئة داخل المدينة و أيضا التنبؤ المستقبلي لنمو المدينة حضريا، وهناك من كانت إجابته حول من يقدم أقل تكلفة للمشروع بحيث تتوافق ودفتر الشروط المنصوص عليه في الصفقة المبرمة في كل من(البلدية، مديرية التهيئة والبناء والتعمير ، مكتب الدراسات).

تحليل السؤال رقم09: كان السؤال حول الصلاحيات الممنوحة للمهندسين المعماريين فيما يخص التعديل الذي قد يمس المشروع، إلا أن هاته الخطوة تتطلب ترخيص حول التعديل، سواء من البلدية، أو مديرية التهيئة والتعمير ومناقشته مع الجهات المعنية.

تحليل السؤال رقم10: تصنيف المرافق الخدماتية التي تولي إليها الأولوية أثناء التخطيط حسب اجابة المبحوثين

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
التعليمية	08	%66
الصحية	03	%25
المواصلات	01	%09
المجموع	12	100%

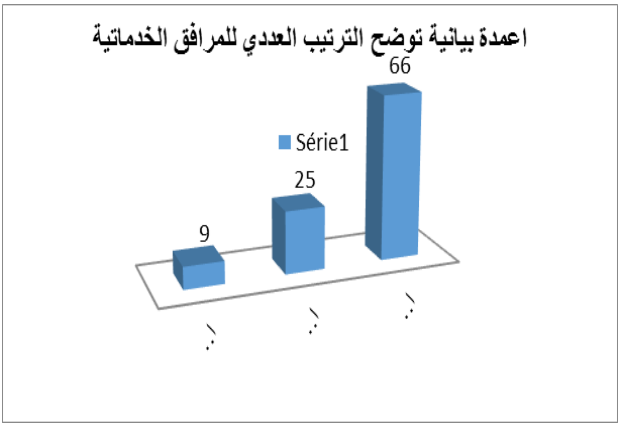

الشكل رقم02: رسم توضيحي بن الترتيب العددي للمرافق الخدماتية

كانت إجابة المبحوثين حول المرافق الخدماتية التي كانت تولى إليها الأولوية أثناء عملية التخطيط حسب الترتيب العددي كالتالي: من خلال الأعمدة البيانية يتجلى لنا أن نسبة الإجابات قدرت بـ:66% بالنسبة للمؤسسات التعليمية، نظرا لأهمية التعليم بالنسبة للفرد والمجتمع بحيث فرضت الدولة مجانية التعليم لكل الفئات في جميع المستويات وأولى اهتمامات المنطقة الحضرية هي المؤسسات الابتدائية بالدرجة الأولى ومحاولة استيعابها لعدد من المتمدرسين بحيث يأخذ بحسب متوسط عدد 3اطفال داخل السن القانوني لتمدرس لكل عائلة داخل المنطقة الحضرية، ثم تليه المرافق الصحية إلا أنها تكتفي بوجود مرفق الصحي واحد وفقط دون مراعاتها إذا كان يلبي الحاجيات الصحية لسكان أو لا، بل يكفي أن يقدم الإسعافات الأولية والوقائية فقط، لتأتي المواصلات والنقل توازيا مع المرافق التجارية والترفيهية حسب رأي المبحوثين.

تحليل السؤال رقم11: ينص السؤال على وجود قوانين تشريعية أسست لرسم تصاميم معينة وهو ما يبرز الشكل الخارجي للبناءات مع مراعاة إيديولوجيات أفراد المجتمع، هذا ما أوضحته إجابة المبحوثين.

تحليل السؤال رقم12: كانت إجابة المبحوثين حول جدية مفعول التشريعات والنصوص القانونية أمام التجاوزات التي تحدث في الواقع، كعدم التطابق بين التصميم وانجازه على ارض الواقع أو حالة التأخير عن المدة المتفق عليها...الخ،وهذا لتجنب كثير من العراقيل لتي تؤدي إلى التأخير في تسليم المشروع في أوانه كما أنها وسيلة تخضع لها جميع الهيئات تحت مسؤولياتهم.

تحليل السؤال رقم13: حسب اجابة المبحوثين حول المشاركة المجتمعية في مسائل التهيئة الحضرية ، حيث أكدوا ان ذلك يتم عن طريق وسائل الإعلام كالإذاعة المحلية، وأيضا المنشورات الحائطية، كما يتم إعلام ممثلي ورؤساء الأحياء على مستوى المدينة الحضرية ،و يصدر المجلس الشعبي قرار الاستقصاء العمومي يعلق بمقر البلدية وفق زمن محدد ، وبعد إقفال سجل الاستقصاء يوقع عليه المفوض المحقق ثم يرسل إلى مديرية التهيئة والتعمير بعد تعديله إن اقتضى الأمر،فهنا يكمن دور ممثلي الأحياء في

دراسة المشروع مع الأخذ بعين الاعتبار تبليغ سكان الأحياء لإبداء أرائهم وكذا تحديد مشاكلهم ومواضيع ثغرات التخطيط في تلك المنطقة وخاصة من يتم إعادة إسكانهم نظرا للبناءات الهشة التي كانوا يقطنوها، ولكن هنا يكمن الفارق بان ممثلي الأحياء لا يقومون بإثراء هاته المخططات والمشاريع ولا حتى دراستها و هو ما جعل عملية التخطيط مقتصرة على الجانب المعماري البحت والخالي من الآراء وتوجهات ساكنيها.

تجليل السؤال رقم14: كانت إجابة المبحوثين بنعم حول استفادت الإطارات والمتخصصين المعماريين من دورات تكوينية ما يسمح لهم بتطوير مهاراتهم وخبراهم مع توظيفها بما يخدم المخططات الحضرية لتفادي كثير من المعضلات التي قد تعكر سيرورة التنمية الحضرية.

ثالثا: مرحلة الإشراف والرقابة والمتابعة للمشاريع الحضرية:

تحليل السؤال رقم15و16: تتم عميلة الرقابة والمتابعة للمشروع في رأي المبحوثين عن طريق النزول إلى الميدان مباشرة ويتم تعيين دورية مراقبة تابعة لكل من مديرية التهيئة والتعمير والبناء وأيضا مكاتب الدراسات (أصحاب المشاريع) وكذا الهيئات الرسمية الأخرى كمديرية الصحة مثلا، لتتحقق من مدى مطابقة المشروع و جاهزيته.

تحليل السؤال رقم17: حسب رأي المتخصصين حول آلية التعامل مع العوائق والتي تحول دون تحقيق المشروع في المدة المحددة، يتم وضع ملف رخصة بناء تعديلية للمشروع موضحا نوع العائق وكذا درجة انعكاسه على المشروع وبعد دراسته مع مختلف الجهات يتم إصدار قرار بالتعديل أو الإضافة أو غير ذلك.

تحليل السؤال رقم18: كانت إجابة المبحوثين حول الارتفاع المفاجئ لأسعار مواد البناء بان الهيئة الوصية أو الوزارة المعنية مخصصة نسبة معتبرة من الغلاف المالي للحالات الطارئة ويطلب من صاحب المشروع مراسلة المديرية أو الولاية للأخذ بالموافقة الفورية.

تحليل السؤال رقم19: أثناء عملية التخطيط يتم حصر التقدير والاحتمالات المستقبلية للوصول إلى شبه إجماع بين الخبراء ووتخصصي المجال حول تقارب المشروع، لأنه لو لم يكن هناك تقارب سوف يسحب المشروع وتسحب رخصة البناء من صاحبه، لإعادة ضبط مؤشرات المشروع.

تحليل السؤال رقم20: بالنسبة لكيفية تقييم المشاريع المنجزة حسب رأي المبحوثين تتم عن طريق حصولهم لشهادات المطابقة من طرف مديرية التهيئة والتعمير، أي أن المخطط منجز على ارض الواقع، أما بالنسبة للأعمال المنجزة فهي تخضع إلى الآجال المحددة مدتها 3 سنوات حسب الأهداف المسطرة(القريبة، البعيدة)، وإذا وجد مبرر مصادق عليه بعد مدة اقصاها3 سنوات تجدد رخصة البناء، وإذا لم يوجد تسحب رخصة البناء لعدم احترام بنود العقد(كالبناء، نوعية المواد، طريق الانجاز...الخ).

مناقشة فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: التي كانت حول معايير المخططات الحضرية، واستنادا إلى تحليل الأسئلة المفتوحة رقم(6.7) والمتعلقة بالأطراف المشاركة في العملية التخطيطية فإنها تظم معظم أطراف الرسمية كالصحة التعليم...الخ، وبالتالي لها القدرة في رسم الخطوط المرفولوجية للمدينة الحضرية عن طريق توحيد الشكل الجمالي لها مما يدفع بها إلى إزالة الفوارق الاجتماعية ، كما أن للنصوص التشريعية نصيب في ذلك إلا انه لا يمكن إثبات فاعليتها إلا إذا تطابقت المعايير المرسومة ميدانيا، وحسب تحليل السؤال رقم(11)،يتضح لنا أن للخبرة الميدانية دور مهم في بناء وتعديل المخططات الحضرية نظرا للمرونة المكتسبة بالمجال، و لم يغفلوا على ما يسهل الحياة الحضرية للأفراد كتوفير معظم المرافق سواء التعليمية أو الصحية وحتى الخدماتية...، ومن بين النقاط المثيرة للاهتمام وفي نفس الوقت و الذي لمسناه من خلال المقابلة التي كانت مع المبحوثين هو المشاركة المجتمعية التي تتم بممثلي الأحياء وغيابها التام ميدانيا نظرا لقلة الحس التوعوي وكذا استخفافهم بالأمر لدى ممثليهم (تحليل السؤال رقم:13)، استنادا إلى ما سبق **تحقق الفرضية الأولى حول وجود معايير محددة تبنى عليها المخططات الحضرية وفق متطلبات وأولويات الفرضية الفرعية الثانية:** استنادا إلى إجابة المبحوثين حول الأسئلة المفتوحة (15.16) حول الإشراف والمتابعة للمشروع عن طريق أصحاب المشاريع وكذا ممثلي الجهات العمومية الأخرى كالبلدية...الخ، وتتبع المشروع من بدايته يتم تحديد العراقيل الطارئة وكذا تحديد مسببات عدم تسليم المنجزات في أوانها، أما بالنسبة لتقدير نسبة لمشروع فهي مرتبطة بالمدة الزمنية المحددة لهم(حسب تحليل السؤال رقم12)، بناءا على هذا تثبت صحة الفرضية التي تنص على **وجود إطار مؤهل تشرف على عملية متابعة تنفيذ المشاريع الحضرية**

الفرضية الرئيسية: تباعا لما سبق من الفرضيات الفرعية يمكن القول أن هناك ترابط بين معايير التخطيط وانجازه على ارض الواقع من وجهة نظر القائمين عليه دون انكار وجود ثغرات ونقائص من الناحية السسيولوجية للمشروع خاصة المشاريع الموجهة للإسكان بما تتطلبه من توفر معطيات اجتماعية معمقة تسمح للقائمين بالمشاريع الحضرية أن تكون لهم قاعدة بيانات توجه افكارهم واقتراحاتهم لأن الغاية من التخطيط الحضري هي خلق مجالات تتوفر على أساسيات الحياة والتطور.

استخلاص النتائج وبعض توصيات الدراسة: ما خلصت إليه الدراسة سنركزها بعض النقائص المتعلقة بالعملية التخطيطية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

الجانب الصحي: فوجود وحدة علاج موجهة لتغطية متطلباتهم الصحية لا يفي بالغرض ويخلق نوع من الضغط على المؤسسات الصحية الجوارية، زيادة على التكلفة المادية والمعنوية للأفراد ذوي الدخل المنخفض، وبالتالي تسجيل عبء صحي وعجز داخل المؤسسات الصحية مما يؤدي إلى تدني خدماتها

الجانب التعليمي: والذي يخص المدارس الابتدائية والمتوسطات وكذا الثانوية، فالضغط المتزايد على المؤسسات المجاورة يؤدي إلى إضعاف التحصيل العلمي لدى التلاميذ وعدم قدرة استيعاب هاته المؤسسات للتلاميذ.

المواصلات: اكتظاظ منطقة على حساب أخرى ينتج فعزلة على مناطق معينة مما يتسبب في ظهور بؤر الجرائم والانحراف وسلبيات التهميش.

- يتوجب على الإدارة المعنية بالعملية التخطيطية تحديد الأولويات حسب احتياجات السكان، بالتشاور مع الفاعلين الاجتماعيين وممثلي المجتمع المدني.
- يهدف إشراك أفراد المجتمع الحضري المحلي في صناع القرار ورسم الخطط الحضرية إلى تشكيل رؤية استشرافية ومشتركة بين السكان والمخططين والسلطات المعنية فيما يخص مستقبل مدينتهم.
- **وتوصي الدراسة بمجموعة من النقاط تستدعي الاهتمام بها:**
- مراعاة جميع متطلبات المجال الحضري (مدارس، مؤسسات صحية مناطق ترفيهية وخضراء...)، أثناء رسم المخططات.
- توضيح طريقة ومدة نشر وإشهار المقترحات والمخططات الحضرية ضمن الأطر التنظيمية والعملية للاستشارة قبيل المصادق على المخططات الحضرية.
- تفعيل أدوات ووسائل الشراكة الاجتماعية كالمنشورات والاستبيانات لسبر الآراء التي تساعد على المشاركة المجتمعية وتستند هذه العملية إلى جهات علمية محايدة.
- ولرفع الوعي المجتمعي يجب تشجيع أسلوب الحوار والمناقشة لدى الفاعلين الاجتماعيين وكذا كوادر المخططات الحضرية
- تفعيل دور المشاركة المجتمعية لتلبية احتياجاتهم فلا يعقل انتقالهم من بيئة فوضوية إلى بيئة تعاني من نقائص وبهذا يعد تدوير لعوامل التخلف.
- أحد سبل الحفاظ على البيئة الحضرية هي تنشيط دور الحملات التحسيسية والتوعوية لنشر الحس البيئي كالمنشورات الحائطية.
- محاولة الحفاظ على الحزام البيئي وعدم تخطيه عمرانيا أو صناعيا(يجعل المدينة محيطة بمنطقة خضراء).

الخاتمة:

على ضوء ما تم عرضه في هذه الدراسة المتواضعة ، يتأكد لنا وجود ثغرة وحلقة مفرغة في التخطيط الحضري بمدينة خنشلة ألا وهي المشاركة الفعلية لشرائح المجتمع في بناء هذه المخططات، فمحاولة فهم الخبراء والمتخصصين للواقع الاجتماعي وتحليله من نواحي اجتماعية قد يساهم في دقة تفاصيل المخططات واقعيا من جهة من جهة أخرى نرى أن تحقيق المشاركة الفعلية تتطلب جهود توعوية أكثر بإمكانها أن تعيد رسكلة الذهنيات المجتمعية حتى تكون دافعة لتغيير الأدوار والوظائف التقليدية في الفضاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن دولة الحداثة غير مهيأة لأداء أدوار الدولة التدبيرية والذكية خاصة إذا كان أعضاء المجتمع المدني المهيئون للمشاركة الفعالة والجادة في مختلف نشاطات الحياة الاجتماعية غير قادرين على فصل مصالحهم الشخصية على المصالح العامة و العلاقات

التقليدية والقبلية ،**ويمكن ترجيح ذلك إلى أن المشرع الجزائري لم يرقى بعد لإرساء مبادئ حقيقية لتشاركيه المجتمعية بوضع آليات قانونية تسمح بتفعيل هاته التشاركية لدى المجتمع المدني في اتخاذ القرارات المناسبة.**

قائمة المراجع:

ابراهيم محمد عصام. (2011). *دراسات في الجغرافية البشرية*. القاهرة(مصر): دار المكتب العربي للمعارف.اسماعيل قيرة، و عبد الحميد الدليمي. (2008). *التخطيط والتنمية الحضرية*. الجزائر:: دا الهدى لنشر والطباعة.

بن هادية علي. (1991). *القاموس الجديد لطلاب*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

خلف حسين علي الدليمي. (2003). *التخطيط الحضري (الاسس والمفاهيم)*. عمان(الاردن): دار الثقافة لنشر.

راضية عباس. (2014). النظام القانوني للتهيئة والتعمير بالجزائر. الجزائر، الجزائر: كلية الحقوق جامعة الجزائر.

صبري فارس الهيتي. (2009). *التخطيط الحضري*. عمان(الاردن): دار اليازوري.

عثمان محمد غنيم. (2001). *التخطيط اسس ومبادئ عامة*. عمان(الاردن): دار الصفاء للنشر والتوزيع.

عصام محمد ابراهيم. (2011). *دراسات في الجغرافية البشرية*. القاهرة(مصر): دار المكتب العربي للمعارف.

علي غربي. (2006). *ابجديات المنهجية في كتابةالرسائل الجامعية*. قسنطينة، الجزائر: مطبعة سيرتا.

غيث محمد عاطف. (1987). *التغير الاجتماعي لتخطيط*. الاسكندرية(مصر): دار المعرفة الجامعية.

فوزي غرايبت واخرون. (2002). *اساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية* (المجلد ط2). عمان، الاردن: دار وائل لنشر والتوزيع.

قيرة اسماعيل واخرون. (2008). *التخطيط والتنمية الحضرية*. الجزائر: دار الهدى للنشر والطباعة.

متعب مناف جاسم. (1976). *الاسس التكنولوجية والاجتماعية لتخطيط(الكتاب الثاني)معدلات وممارسات وابعاد مستقبلية*. بغداد(العراق): د.ن.

محمد عاطف غيث. (1987). *التغير الاجتماعي والتخطيط*. الاسكندرية(القاهرة): دار المعرفة الجامعية.

مروان عبد المجيد ابراهيم. (2000). *اسس البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية* (المجلد ط1). عمان، عمان: مؤسسة الوراق.

وحيد حلمي حبيب. (1991). *تخطيط المدن الجديدة* . القاهره(مصر): دار المكتبة للمهندسين.

الملاحق

أسئلة دليل المقابلة

أولا :البيانات الشخصية و الوظيفية للعميل الداخلي للمؤسسة المعنية

1_الجنس: ..... 2. –السن

3_ المستوى التعليمي:.....

4_مدة الخدمة: اقل من سنة من1 الى3 سنوات أكثر من 3 سنوات

ثانيا: بيانات حول معايير المخططات الحضرية

5_ما هي أنواع المخططات الحضرية المنتهجة من طرف الدولة. .....

6_ ما هي الأطراف المشاركة في مهمة التخطيط؟.....

7 _هل هناك دليل للتخطيط الحضري يحتوي على متطلبات، مواصفات، إجراءات لازمة و لكافة المشاريع؟

8_ على أي أساس تسند الإدارة المشاريع التخطيطية للعاملين؟ الخبرات المهنية ..... التخصصات الجامعية .....

9_ هل من صلاحيات تمنح للخبراء فيما يخص بالعديل في المشاريع التخطيطية؟

10 _ما هي المرافق الخدماتية التي تولي إليها الأولوية أثناء التخطيط؟:

11_ هل هناك تشريعات قانونية تنص على وضع تصاميم معينة؟

12_ هل هي سارية المفعول؟:

13_ كيف تتم عملية إشراك المجتمع في رسم المخططات الحضرية؟

14_هل يتلقى المختصين دورات تكوين؟:

المحور الثاني: مرحلة الإشراف والمتابعة لعملية تنفيذ المشاريع الحضرية.

15_ كيف تكون عملية الرقابة للمشروع؟

16_ ما هي المؤسسات المعنية بالرقابة والمتابعة؟

17_ أثناء تنفيذ القرار، وفي حالة وجود عائق مفاجئ كيف يتم التعامل معه؟

18_هل يؤثر ارتفاع أسعار مواد البناء على المدة الزمنية المحددة؟

19_ أثناء عملية التخطيط يتم تقدير الاحتمالات والنتائج المستقبلية للوصول إلى شبه إجماع بين الخبراء، هل تكون متقاربة مع ارض الواقع؟

20. _كيف يكون التقييم بالنسبة للمشاريع المنجزة؟.....